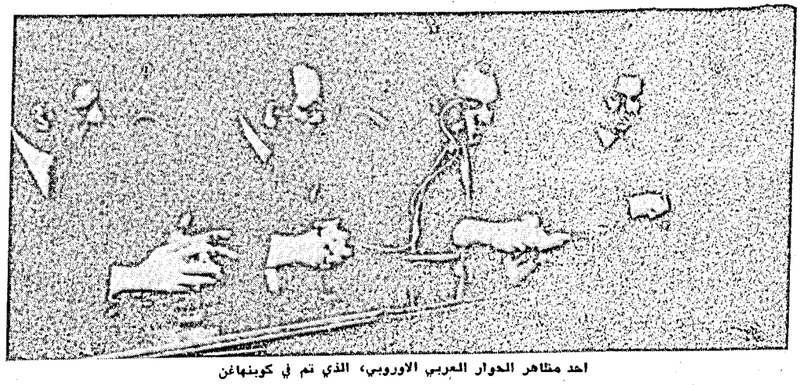

احد مظاهر الحوار العربي الاوروبي، الذي تم في كوبنهاغن

## البيان المشترك يوضح نجاح المجموعة الأوروبية بفرض أسس الحوار الذي يمكنها من ان تتبع سياسة مساندة اسرائيل..

ومشكلة ما اذا كان الحوار سيتناول القضايا السياسية ، ام سيقتصر على كافة المجالات الاخرى باستثناء المجال السياسي . فقد « تطوع » الطرف العربي بحل هذه المشاكل ، العقد ، بالتنازل عما كان موقفا عربيا واحدا اتسم بالصلابة في كل وقت من الاوقات ـ عدم امكانية فصل القضايا السياسية عن القضايا الاقتصادية والتكنيكية والروابط الثقافية في الحوار العربي ـ الاوروبي ، لان الموقف السياسي يستتبع سياسة اقتصادية ، ولان المصالح الاقتصادية تستتبع موقفا سياسيا .

فقد تبين من طبيعة الاجتماعات التي عقدت ، ومن ثم من البيان المشترك الصادر حولها ، ان الجانب العربي قد تنازل عن ذلك الموقف ، وقبل بالفصل الذي اشترطته المجموعة الاقتصادية الاوروبية . اذ رغم عدم الاعلان رسميا عن هذا الفصل ، فان المحادثات التي جرت في مقر الجامعة العربية ، تناولت القضايا الاقتصادية والتجارية والتقنية وغيرها ، الا القضايا السياسية . ولا يمكن النظر الى المذكرة المشتركة التي اعدت ، وتؤكد فيما تؤكده ، التمسك ببيان ٦ تشرين الثاني ١٩٧٣ ، الاوروبي ، المطالب بانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، سوى استرضاء للجانب العربي لتغطية حقيقة الغاية من استبعاد الحوار للقضايا السياسية ، بعد التراجع الاوروبي العملي عن موقفه الايجابي السابق .

فموافقة الجانب العربي على اصرار اوروبا ان تقتصر المحادثات على الجوانب الاقتصادية والتكنيكية والروابط الثقافية ، قد حل المشاكل الاخرى التي كانت تعرقل عقد اجتماعات الحوار . فبتجنب القضايا السياسية ، حلت مشكلة الاتفاق التجاري التفاضلي الخطير الذي عقدته السوق المشتركة مع اسرائيل ومشكلة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها عضوا في الجامعة العربية ، في تلك المحادثات . اذ ان اشتراك المنظمة ضمن الوفد العربي الواحد ، مع استبعاد الخوض في المسائل السياسية يجنب الاوروبيون الخوض في المسائل التي كانوا يخشون النهوض بها ، وكانت من اسباب رفضهم السابق لاشتراك منظمة التحرير ، كما انهم ضمنوا عدم الخوض في مناقشة وبحث اتفاقهم التفاضلي مع اسرائيل ، ذو المغزى السياسي الخطير .

ان الاتفاق الذي ابرمته السوق الاوروبية المشتركة مع اسرائيل في ايار الماضي يعطي السلع الاسرائيلية تسهيلات ضخمة لدخول اسواق الاسرة الاقتصادية الاوروبية ويحافظ في الوقت ذاته ، على الاسعار الجمركية التي تفرضها اسرائيل لحماية سلعها المحلية من منافسة السلع الواردة من دول هذه الاسرة . اي ان الاتفاقية لن تمس سياسة التنمية الاسرائيلية قبل اربعة عشر سنة ، بينما تمنحها المخرج الذي تحتاج اليه من متاعبها الاقتصادية . فالاتفاق كما وصفته مصادر عربية في حينه ، « هو برنامج مساعدة سخي من اوروبا لاسرائيل لبعث اقتصادها المحتضر » . فهو يتيح لاسرائيل بان تسد الجزء الاكبر من العجز الهائل الذي يعانيه ميزان مدفوعاتها . وهذا التعزيز السخي لقدراتها الاقتصادية هو تعزيز لقدرتها السياسية والعسكرية.

لقد حاولت الاسرة الاوروبية قبل انعقاد اجتماعات الحوار ، اقناع العرب بان لا قيمة سياسية خطيرة للاتفاقية التفاضلية مع اسرائيل . ولكن المراقب العادي لا يجد صعوبة في لمس المخادعة الاوروبية . فالاتفاق هذا يتنافى مع المبادىء التي تضمنها بيان تشرين الثاني للدول التسع . فقد ابرم في الوقت الذي تواصل فيه اسرائيل احتلالها للاراضي العربية وتنكرها للحقوق المشروعة لشعب فلسطين . وحاجة اسرائيل الماسة لابرام مثل هذا الاتفاق ، كانت تعطي الاسرة الاوروبية لو ارادت ، وسيلة ضغط على اسرائيل من اجل تحقيق المبادىء التي تضمنها بيانها . ولكن الاسرة الاوروبية تجاهلت هذه الوسيلة ورفضت استخدامها عندما ابرمت تلك الاتفاقية ، رغم استمرار التعارض الاساسي بين موقفها السياسي المعلن سابقا ، وبين الموقف الاسرائيلي...

اكثر من ذلك ، فان الاسرة الاوروبية كتكتل للدول الرأسمالية الامبريالية الغربية ، لم تفوت عمدا ، فرصة ملائمة جدا للضغط على اسرائيل ، بل انها بهذا التفويت ، قد تراجعت عن موقف نظري كانت قد اعلنته ، والى موقف تشجيع اسرائيل على موقفها السياسي بعدم الانسحاب من الاراضي العربية وبمواصلة التنكر لحقوق الشعب الفلسطيني ، ومساعدتها عمليا ، مساعدة سخية ، على الاستمرار في تعنتها .

وقد ابدى الجانب العربي في البدء استعداده لخوض هذه المعركة مع اوروبا اثر تراجعها السياسي الخطير ، ولكن هذا الوهم سقط عندما ابدى الجانب العربي باكثريته ( فقد فاطعت ليبيا جولة الحوار التي عقدت ) استعداده للتراجع والقبول بالتاكيدات الاوروبية الهشة ، المخادعة والتي كانت هدف جولة وزير خارجية ايرلنده العربية ، رغم التراجع الاوروبي الصارخ الا الموقف التقليدي المؤيد لاسرائيل وسياستها العدوانية التوسعية القائمة .

لقد وافقت الدول العربية باكثريتها الساحقة على ان يتم اللقاء بين وفدين ، عربي واوروبي ، لاسترضاء الاسرة الاوروبية بعدم الحضور الفلسطيني حضورا مميزا في الحوار . ووافقت على عدم تناول الحوار للقضايا السياسية من اجل ان لا «تحرج» اوروبا وتحرج نفسها بفضح تراجعها ، وموافقتها على استئناف الحوار مع الكتلة الاوروبية التي انحازت فعليا ، الى جانب اسرائيل ، بدعم ماديا واقتصاديا ، وبالتالي سياسيا ومعنويا هذه الدولة المعتدية .

فقد خشيت الكتلة الاوروبية الاقتصادية في وقت من الاوقات ـ اثر حرب تشرين ١٩٧٣ ـ على مصالحها الحيوية في الوطن العربي، فيما لو واصلت التماثل بالسياسة الاميركية تجاه الشرق الاوسط ، وكان بيانها السياسي الشهير آنذاك ترجمة لتلك الخشية ، ومحاولة منها كتكتل امبريالي صيانة هذه المصالح . ولكن التراجع العربي وتحقيق العدو الامبريالي الاميركي مكاسب ضخمة في الوطن العربي ، برغم كونه اليد التي تلبس القفاز الاسرائيلي والسيف في الغمد الاسرائيلي العامل باحشاء الوطن العربي ، قد اظهر الاسرة الاقتصادية الاوروبية ان مخاوفها لم تعد في محلها ، على الاقل في هذه المرحلة ، وان باستطاعتها العودة الى سياسة « التوازن » الاميركية في المنطقة، بموالاة التأييد العملي المادي لاسرائيل دون ان تتأثر مصالحها في العالم العربي. والتنازلات العربية الاخيرة امام الشروط الاوروبية لعقد اجتماعات الحوار العربي ـ الاوروبي ستشجع الاسرة الاوروبية على الامعان في هذه السياسة المعادية للعرب ، ولن نجني منها بالتالي ، افضل مما « نجنيه » اليوم من السقوط المضطرد في احضان الامبريالية الاميركية ...

كوستا غوميش

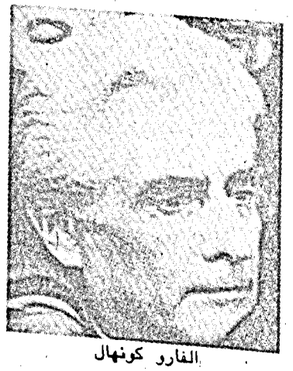

الفارو كونهال

# نموّ الصراع السياسي في البرتغال: المعتدلون يتراجعون

## الحركة الجماهيرية الثورية تطالب بتثوير التغيير الثوري

يمكن القول بان الصراع للسيطرة على صحيفة الحزب الاشتراكي « ريبوبليكا » في لشبونة ، اسبوع الماضي، كانت مجرد مشهد او مظهر للصراع السياسي الحاد والمتنامي بين التيار الداعي للاعتدال والتيار المطالب بمتابعة تثوير الثورة في البلاد . وكان الصراع الذي نشب بين عمال الصحيفة وبين رئاسة وهيئة تحريرها من العناصر الاشتراكية الحزبية للسيطرة عليها كوسيلة اعلامية فاعلة بمثابة امتحان على مستوى محدود ، للصراع الاوسع الدائر.

وقد تجسد ذلك بوضوح في موقف الحكومة من المسالة ومن مسالة احتلال العمال الشيوعيين لمحطة الاذاعة الكاثوليكية ، اثر تظاهرة شيوعية ضخمة سارت الى قصر اسقف لشبونة تنديدا بمحاولته منع الشيوعيين من استخدام الاذاعة بقطع الكهرباء عنها لوقف البث . فقد اعادت الحكومة مفاتيح مكاتب « ريبوبليكا » من بعد ان كانت قد اغلقتها وختمتها بالشمع الاحمر ، ولكنها اعطت مفاتيح مماثلة للمسؤول عن العمال، بحيث عاد العمال الى احتلال مكاتب الصحيفة ومنعوا رئيس تحريرها الاشتراكي من الدخول ، كما تدخلت قوات الامن العسكرية « كوبكون » بقيادة الجنرال اوتيلو دي كارفايو المعروف بصلابته الثورية ، وذلك لتفريق المتظاهرين من الاشتراكيين .

فقد انفجرت مظاهر الصراع في الوقت الذي كان الصراع داخل حركة القوات المسلحة ينفجر في ازمة جديدة حول دور السياسيين في البلاد ، وذلك بين التيار المطالب بوضع حد للجمعية التاسيسية ، والحكومة الائتلافية الرابعة ، وهو تيار يدعمه الجنرال كارفايو ، المنتمي للحزب « البروليتاري الثوري » . وكان هذا الحزب والاف من انصاره قد قاموا بمسيرة الى مقر الجمعية يهتفون بهذين المطلبين ، وبحكومة مؤلفة « من الذين يعملون » . وكان العديد من المتظاهرين هم من عمال الموانىء ، حيث نجح « الحزب البروليتاري الثوري » في بناء لجان عمالية ثورية كنواة لحركة جماهيرية ثورية غير حزبية ، يدعمها الجنرال كارفايو والاميرال روسا كوتينو .

وقد تبين من الاجتماعات الطويلة التي استمرت اكثر من اسبوع في المجلس الثوري الاعلى لحركة القوات المسلحة البرتغالية ، ان صراعا داخل هذا المجلس يجري حول هذه القضايا المطروحة جماهيريا، وان الصراع انفجر مجددا خلال المناقشات حول المسائل السياسية العامة، وبين الحفاظ على الجمعية التاسيسية ، او الاخذ بمطلب الحركة الثورية بالغائها .

وفي خلال انعقاد هذه الجلسات الطويلة للمجلس الثوري الاعلى للقوات المسلحة ، كان الشارع في العاصمة يشهد مسيرات شعبية صاخبة ، تطالب بانشاء « حكومة من غير الحزبيين » ، « وانشاء ديكتاتورية البروليتاريا » ، وحل الجمعية التاسيسية وتشكيل « اللجان العمالية والفلاحية الثورية ولجان الجنود الثوريين » . وقد ظهر منها بوضوح ان انصار تثوير حركة التغيير الثورية في البرتغال يكتسبون تاييدا جماهيريا متزايدا . وهذا ما جعل الصراع داخل المجلس الثوري الاعلى ياخذ شكلا اكثر حدة ، انعكس في الصعوبة التي لاقاها من اجل التوصل الى اتفاق اكثرية ، ومشيرا الى وجود تعادل تقريبي في ميزان القوى داخل المجلس ، وان كانت الكفة ترجح لصالح التيار الثوري فيه ، على تيار المعتدلين .

في الواقع يمكن قراءة مستوى ميزان القوى في هذه المرحلة من الصراع ، في الوثيقة التي صدرت عن المجلس الثوري اثر انتهاء اجتماعاته في اوائل هذا الاسبوع ، ان كان من الموقف الذي حدده من القضايا المطروحة او من القضايا التي لم يحدد موقفه منها . فقد انطلقت وثيقة المجلس من التعبير عن القلق الكبير من تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي لتؤكد « ضرورة اعادة تثبيت السلطة الثورية الصلبة بواسطة القوات المسلحة » ، ولكن رفضها الوسائل العنيفة او الديكتاتورية لتحقيق الهدف « بالوصول الى مجتمع لا طبقي » .

ولكن المجلس اوضح بانه وان كان يريد وجود الاحزاب وحرية التعبير عن اراء متنوعة ، فانه ما يزال يعتبر بان الاحزاب لا تزال تحت التجربة . كما اعلن بان البرنامج الاقتصادي الذي سيصاغ خلال شهر سيكون شديد الاهمية ، وبان لجماهير الشعب الحق في مطالبة الاحزاب مواجهة « واجبها التاريخي » . ولكنه حرص في الوقت ذاته ، على التحديد بان حرية التعبير وتعايش المفاهيم المختلفة للاشتراكية ووجود الاحزاب المختلفة والتيارات المختلفة ـ حتى تلك التي لا تدافع عن الخيارات الاشتراكية ـ تكون مفيدة ( اي مقبولة ) فقط اذا لم تتعارض وعملية بناء المجتمع الاشتراكي بالوسائل الديمقراطية . وفي هذا الاستدراك ، تصميم واضح على المضي في هذا النهج واستبعاد وسائل العنف فقط في حال عدم اقدام القوى المعارضة للتثوير ، على اعاقة هذه العملية ومحاولة تفشيلها. والملاحظ ان المجلس قد تجاهل في الوثيقة قضيتين : استيلاء الشيوعيين على صحيفة الحزب الاشتراكي ، وعلى محطة الاذاعة الكاثوليكية . وهذا التجاهل المتعمد يشير الى فشل التيار المعتدل داخل المجلس الاعلى، في استصدار قرار بالاكثرية ضد تسلم العمال الشيوعيين للصحيفة ولدار الاذاعة ، كوسائل اعلامية تروج لتجميد حركة التغيير الثورية . والملاحظ ايضا ، ان المجلس قد حسم قضية الجمعية التاسيسية ، فتجنبه قرار الحل ، ولكنه حدد دورها عندما طلب اليها ـ وهي مؤلفة من اكثرية معتدلة ـ بحصر دورها في صياغة دستور البلاد فحسب ، ومحرما عليها التدخل الرسمي في شؤون السياسة الوطنية والشؤون الادارية .

ويتبين من هذه الوثيقة ان التيار الشيوعي قد تغلب على التيار المعتدل الليبرالي الذي يدعو الى نهج يتعارض وعملية التغيير الجذري في المؤسسات القائمة لارساء اسس المجتمع الاشتراكي ، في الوقت الذي يعتبر فيه هذا التغيير الجذري احدى الضمانات الاساسية لحماية العملية الثورية في البرتغال والتي تتعرض لتآمرات الثورة المضادة المتوقعة . ورغم تغلب التيار الشيوعي في المجلس الاعلى ، على هذا التيار المعتدل ، الا انه في موقفه ظل على بعد من التيار الداعي الى الاسراع بالتحول الثوري، والذي يمثل فيه الحركة الجماهيرية الثورية، عدد من العسكريين ، ما زالوا يشكلون اقلية داخل المجلس الثوري الاعلى ، برغم ان تغلب التيار الشيوعي قد جاء مكسبا لتوجههم بالتاكيد .